الترجيح النحوي الاسمي في شرح ابن عقيل

م.باحث وسام جميل الحسن
المكتبة المركزية /جامعة ذي قار

أ. م .د.رعد هاشم عبود
كلية التربية / جامعة ذي قار

المقدمة

ممن عرفهم تاريخ النحو العربي هو قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري ت ٧٦٩ وكان بدعاً ممن خاضوا في هذا المجال ، وقد اكتسب شرحه هذا شهرة واسعة في أوساط الدارسين بحيث أدى ذلك إلى طبعه مراراً ، وإقرار تدريسه في كثير من أقسام اللغة العربية في الكليات الإنسانية .

تحاول هذه الدراسة التطرق إلى موضوع نجد انه اخذ حيزاً لا بأس به من شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك وهو الترجيح النحوي الذي يعتمد الجانب العقلي أكثر إلى جانب المسموع من لغة العرب ،فيبدأ باستعراض الآراء النحوية للموضع الواحد ثم يرجح راياً لنحويٍّ ما أو يبدي راياً مغايراً لما موجود ذاكراً السبب لترجيحه أو معرضاً عن ذلك ،وحين شرعت هذه الدراسة بتخريج الآراء التي يذكرها ابن عقيل تبين لنا مدى تقديمه سيبويه ونعته أحيانا بما يشير إلى الإعجاب كقوله : عندما يتحدث عن إعراب لفظ (هَنُ) بالحروف : (وانكر الفراء جواز إتمامه . وهو محجوج بحكاية سيبويه عن العرب . ومن حفظ حجة على من لم يحفظ)(١). فسيبويه هو المقدم عند ابن عقيل ويرجع إليه في كثير من الآراء . ولكون الترجيحات النحوية في شرح ابن عقيل قد كثرت حتى وصلت الى خمس وثلاثين حالةً موزعة بين الأسماء والأفعال والحروف ، ارتأت الدراسة الاهتمام بالجانب الاسمي لكثرته على حساب الأقسام الأخرى ولكي لا يتسع حجم الدراسة بحيث لا نجد مجالاً لنشرها اكتفت باستعراض عشر حالات ، سائلاً المولى جلّت قدرته أن تنال هذه الدراسة الرضا والقبول ، فاتحةً ذراعيها لتتقبل النقد والتوجيه من لدن المختصين بهذا العلم الجليل . وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب .

١- الأسماء الستة

عند دراستنا لإعراب الأسماء الستة وجدنا أنَّ النحويين قد اختلفوا في إعرابها ولهم في إعرابها عدة آراء وما يذكره ابن عقيل من هذه الآراء ثلاثة فقط مرجحاً احدها على غيره من الآراء .

فمن النحاة من يرى إن إعرابها بالحروف هو الصحيح وهذه الحروف هي الواو رفعاً والألف نصباً والياء جراً وهو رأي البصريين (٢) . وقيل إنما أعربت بالحروف دون الحركات لاعتلالها وذهاب لاماتها فصار الحرف كالعوض من لام الكلمة المحذوفة وخصت الألف والواو والياء بالقيام مقام الحركات لوجهين: (٣)

أحدهما / أنها متولدة ، فالواو من الضمة ، والألف من الفتحة ، والياء من الكسرة .

الوجه الثاني / إن حروف العلة تثبت وتسقط ويعقب بعضها بعضاً كالحركات لأنها هوائية لا حظ لها في مخارج الحروف فاستخفت فهي حروف إعراب ودلائل عليه وليست نفس الإعراب لذلك سميت بالأسماء المعتلة لان حروف العلة لازمت أواخرها .(٤)

وقد ذهب ابن هشام إلى هذا الرأي ذاكراً الشروط التي ينبغي أن تتوفر لكي يكون الإعراب بالحروف وهي: (٥)

١. الإضافة لا أن تكون مفردة ، فأن أفردت أعربت بالحركات نحو: ((وله أخٌ))(٦)و((إن له أباً)) (٧)و((بناتُ الأخ)) (٨)أما ما جاء خلافاً لذلك فشاذ أو الإضافة مستورة ، على أن تكون الإضافة إلى غير (الياء) فان كانت للياء أعربت بالحركات المقدرة نحو :وأخي هارون .
٢. أن تكون في حالة المفرد لا أن تكون مثناة أو مجموعة جمع تصحيح فعندئذ تعرب بالإلف رفعاً والياء نصباً وجراً في حالة المثنى والواو رفعاً والياء نصباً وجراً في حالة الجمع ، وان لا تجمع جمع تكسير فتعرب بالحركات. (٩)
٣. أن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بالحركات نحو : جاءني أبيُّك ، رأيتُ أبيَّكَ ، مررتُ بأبيِّكَ (١٠)وقد أرجع بعض النحاة سبب إعرابها بالحروف إلى سببين: (١١)

- إنها أسماء حذفت لاماتها في حال إفرادها وتضمنت معنى الإضافة فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها . واحترز بقوله تضمنت معنى الإضافة على مثل / يد ، دم، غد، وشبهها مما حذفت لامه .
- قال قوم : إنما أعربت هذه الأسماء بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف فجعلوا بعض المفرد بالحروف حتى لا يستوحش من إعراب التثنية والجمع السالم بالحروف .

ومنهم من يذهب إلى إعرابها من مكانين بالضمة والواو رفعاً والفتحة والألف نصباً والكسرة والياء

جراً وهذا هو رأي الكوفيين. (١٢) وقد وجه بعضهم النقض لهذا الرأي بقولهم : أن إعرابها بالحركات والحروف معاً ضعيف ، إذ الشيء لا يعرب بشيئين ، وإنما جيء بالحركات ليمكن النطق بالحروف. (١٣)

وذهب بعض النحويين إلى إنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء فالرفع بضمة مقدرة على الواو والنصب بفتحة مقدرة على الألف والجر بكسرة مقدرة على الياء وهذا الرأي هو الذي رجحه ابن عقيل على غيره من الآراء .(١٤)

وهذا الرأي الثالث مضافاً إلى الرأيين اللذين سبق ذكرهما أعلاه اكتفى ابن عقيل بإيرادها دون بقية الآراء الأخرى التي قيلت في إعراب الأسماء الستة مرجحاً رأي سيبويه على غيره مما ذكره ومما لم يذكره في شرحه للألفية دون أن يذكر سبب تغليبه لهذا الرأي على حساب غيره من الآراء النحوية.

وما يراه بعضهم أن هذه الأسماء معربة بالحركات المقدرة كما في المنقوص والمقصور واليه أشار المصنف بقوله :(بالواو رفعاً)ولم يقل الواو علامة الرفع . إذ يرون أن هذه الحروف هي حروف إعراب والأعراب مقدر عليها لثقله في الواو والياء ولتعذره في الألف ،أما وجه ثقله في الواو فأن الواو في تقدير ضمتين وقبلها ضمة وتأتي ضمة الإعراب فتتوالى أربع ضمات وذلك ثقيل وكذلك القول في الياء لاجتماع أربع كسرات متواليات وإما الألف فلو حُرِّكت خرجت عن كونها ألفا فتعذر تحريكها . كما يرى أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات وقد أمكن هنا فوجب المصير إليه وان هذه الأسماء معربة بالحركات في حال الإفراد فوجب إن تكون في الإضافة كذلك .(١٥)

وذهب الاخفش إلى إن هذه الحروف زوائد دوال على الإعراب كالحركات . فإذا قلت : قام أبوك فالواو كالضمة في قولك قام زيد وكذلك الألف كالفتحة في قولك :رأيتُ زيداً . والياء في قولك :مررتُ بزيد.(١٦)

وقال قوم إن هذه الحركات اتباعات تنبيهاً على إن هذه الأسماء إذا أفردت كان إعرابها عيناتها وان رد اللام عارض لان الإفراد هو الأصل.(١٧)

ومنهم من ذهب إلى إن (الباء) حرف الأعراب وأما الواو والألف والياء نشأت عن أشياع الحركات وهو رأي المازني. (١٨)

ويحكى إن بلحارث يأتون بها على القياس مقصورة فيقولون :هذا أباً ، رأيتُ أباً ، مررتُ بأباً وقول الشاعر:

إن أباها وأبا أباها
قد بلغا في المجد غايتاها (١٩)

بالألف دائما رفعاً و نصباً وجراً.

وذهب الرَّبعي إلى إنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب فالأصل عنده في قولك : هذا أبوه (هذا أبَوُهُ) فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى ما قبلها وبقيت الواو على حالها . والأصل في قولك رأيتُ أباه : (رأيتُ أبوهُ) فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا فكان فيه قلب بلا نقل .أما في حالة الجر ففيه نقل وقلب فالأصل عنده في قولك مررتُ بأبيك :(مررتُ بأبَوِكَ)فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.(٢٠)

٢- هَنٌ

الهنُ: الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح أو غير ذلك وهي اسم من الأسماء الستة .(٢١) وقد جرت عادة النحويين أن يذكروا (الهن) مع الأسماء الستة فيوهم ذلك مساواته لهن في الاستعمال وليس كذلك بل وجدنا هناك اختلافاً بين بعض النحاة في إعرابها ، إذ يرى بعض النحويين أن إعرابها ناقصة اللام هو الصحيح والفصيح في لغة العرب، والإتمام جائز إلا انه قليل . ومنهم من يذهب إلى النقص دائماً ولا يجيز الإتمام .والمشهور في (هن) إجراؤه مجرى (يدٍ)ملازمة النقص إفرادا وإضافة وفي إعرابه بالحركات ، كما في قول الإمام علي (ع) : (٢٢)((من يطُل هنُ أبيه ينتطق به)). ومن ذلك قول الشاعر (٢٣):

رُحتِ وفي رجليكِ ما فيهما
وقد بدا هنْكِ من المئزرِ

أرادَ : قد بدا هنُكِ ، فشبهه (بعضد) فسكن النون كما تسكن الضاد . وهذا ما ذهب إليه ابن مالك . وممن ذهب إلى هذا الرأي ابن قيم الجوزية حيث يرى أن الأفصح في (هن) النقص ، أي حذف حرف العلة منه وإعرابه بالحركات . ويندر هذا في (أب) وتالييه وهما : أخ و حم ، وورد مسمع في (الأب) كما يقول ابن الجوزية نحو : بأبهِ اقتدى عديٌ في الكرم (٢٤).

وممن يرى النقص ابن هشام الأنصاري حيث يقول : (الهن) يخالف الأب ، الأخ ، الحم من جهة إنها إذا أفردت نقصت أواخرها وصارت على حرفين ، وإذا أضيفت تمت فصارت على ثلاثة أحرف ، تقول :هذا أبٌ بحذف اللام واصله (أبوٌ) ، فإذا استعمل مفرداً نقص كسائر أخواته (٢٥) . ويستعمل ،ك(غدٍ)فتقول : هذا هنٌ ، ورأيت هناً ، ومررتُ بهنٍ ، كما تقول يعجبني غدٌ ، وأصوم غداً ، واعتكفُ فيَ غدٍ . وإذا استعمل مضافاً فجمهور العرب تستعمله كذلك فتقول : هذا هنُك ،ورأيتُ هَنك ، ومررتُ بهنِك ، كما يفعلون في (غدك) وبعضهم يجريه مجرى (أب ، وأخ) فيعربه بالحروف الثلاثة فيقول : هذا هنوك ، رأيتُ هناك ، مررتُ بهنيك ، وهي لغة قليلة ذكرها سيبويه ، وأما من ذهب إلى الرأي الآخر وهو النقص وعدم جواز الإتمام هو الفراء والزجاج فقد أنكروا الإتمام والتزموا النقص ، ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب وان حظي من الفضائل بأوفر نصيب كما يقول ابن هشام

(٢٦).حيث يرى ابن هشام ان النقص في استعمال هذا الاسم هو الأفصح قياساً وذلك لان ما كان ناقصاً في الإفراد فحقه أن يبقى ناقصاً في الإضافة ومنه الحديث (٢٧): (من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضّوه بهنِ أبيهِ ولا تكْنُوا))(٢٨). وقد تشدد نونه فقال سحيم عبد بني الحسحاس في تشديد نون (هن) (٢٩):

آلا ليت شعري هل أبيتن ليلة
وهنِّي جاذٍ بين لهزمتي هند

وما يعنينا مما ذكر أن ابن عقيل يرجح الرأي الأول القائل بجواز الإتمام مع قلته ، مستنداً بما ذهب إليه من رأي إلى انه رأي سيبويه منكراً رأي القراء بقوله : (وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.) (٣٠)، فالفصيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون ولا يكون في أخره حرف علة نحو : هذا هنُ زيد ،ورأيتُ هنَ زيد ، ومررتُ بهنِ زيد، حيث النقص أحسن من الإتمام ، والإتمام جائز لكنه قليل .

ويقول سيبويه إن من العرب من يجريه مجرى (الأب) فيقول : هذا هنوك ، ورأيتُ هناك ، ومررتُ بهنيك ، إلا انه قليل ، وسمعنا من العرب من يقول (هَنَوانِ) وفي الجمع (هنوات) قال الشاعر (٣١):

أرى ابن نزارٍ قد جفاني وملَّني
على هنواتٍ كلُّ ُها متتابعُ

وكان مقتضى القياس فيها أن تقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها إلا إنهم حذفوها تخفيفاً مبالغة في التخفيف ، والقياس ما قدمناه ألا ترى أنهم لم يحذفوا اللام في مثل (عصاً) و(رحىً) (٣٢).

٣- إعراب المثنى والملحق به

المثنى : هو كل اسم ضممت إليه مثله من جنسه وعبرت عنهما بلفظ واحد للاختصار نحو قولك : جاءني الرجلان ، والمرأتان (٣٣) . بزيادة ألف في أخره رفعاً ، والياء مفتوح ما قبلها نصباً وجراً تليهما نون مكسورة . ويكون الحرف الذي تليه الألف والياء مفتوحاً . وهذا أشهر الأقوال عند كثير من النحاة . واصل التثنية العطف ، فإذا قلت : جاءني الزيدان ، فالأصل زيدٌ وزيدٌ معبر عنها بعبارة واحدة فكان أخصر(٣٤) . وينقسم المثنى إلى ثلاثة اضرب : صحيح نحو قولك: الرجلان ،ومعتل نحو: القاضيان ،ومركب نحو: ذواتا تأبط شراً . والتثنية نوعان : التثنية اللفظية والتثنية في المعنى ، أما اللفظية فقد يدخل فيها المثنى في اللفظ والمعنى معاً نحو قولك : الرجلان ، والمثنى في اللفظ دون المعنى نحو قولك :(عينان) لعين الشمس وعين الماء ، والقمران للشمس والقمر لشمول التثنية اللفظية النوعين معاً . أما التثنية في المعنى دون اللفظ وهي تثنية كل فرد مضاف إلى مثنى أو يكون بلفظ الجمع ومعناه التثنية (٣٥) نحو قوله تعالى :((قد صغت قلوبكما))(٣٦) ،((والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما))(٣٧) ، وتقول : أعجبني حسن وجه الزيدين ،طيب أنفسهما ، إن شئت ثنيت على الأصل فقلت (وجهيهما ونفسيهما) ،قال الفرزدق: (٣٨)

بما في فؤادينا من الهم والهوى
فيبرأ منهاض الفؤاد المسقف

وقد ألحقوا بالمثنى أربعة ألفاظ ، لفظين بشرط ولفظين بغير شرط ، فاللفظان اللذان بشرط :(كلا وكلتا) وشرطهما أن يكونا مضافين إلى الضمير تقول : جاءني كلاهما ، رأيتُ كليهما ، مررتُ بكليهما . فأن كانا مضافين إلى الظاهر كانا بالإلف على كل حال ، تقول : جاءني كلا أخويك،رأيتُ كلا أخويك،مررت بكلا أخويك،فيكون إعرابهما حينئذٍ بحركات مقدرة على الألف لأنهما مقصوران(كالفتى والعصا) ،كذا القول في (كلتاً)، تقول :كلتاهما رفعاً وكلتيهما نصباً وجراً ، وكلتا أختيك بالإلف في الأحوال كلها(٣٩).وذهب البصريون إلى إن (كلا) اسم مفرد يفيد معنى التثنية ، وذهب الكوفيون إلى انه اسم مثنى لفظاً ومعنى ، يقول ابن يعيش : والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفرداً نحو: كلا أخويك مقبلٌ ومنه قوله تعالى((كلتا الجنتين آتت أكلها)). (٤٠)

ولو اعتبر المعنى لقال ((أتتا)) . ونونه صاحب الكتاب فقال (كلاً) لأنه عنده مفرد من قبل المقصور وهو غير مضاف والف (كلا) لام وليست زائدة لئلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين . وحال (كلتا) كحال (كلا) إلا أنها مؤنثة . وقد اختلف العلماء في تاء (كلتا) فذهب سيبويه إلى هذه التاء للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة كما أبدلت منها في لام (بنت)و(أخت) وذهب أبو عمر الجرمي إلى انه التاء للتأنيث والإلف لام الكلمة كما كانت في (كلا)(٤١).

أما اللفظان اللذان بغير شرط :(اثنان واثنتان) تقول : جاءني اثنان واثنتان ، رأيتُ اثنين واثنتين ،مررت باثنين واثنتين، فتعربهما مثل إعراب المثنى إن كانا غير مضافين ، أو مضافين إلى ضمير نحو: أثناهم أو مضافين إلى الظاهر نحو: اثنا أخويك وان كانا مركبين مع العشرة نحو : جاء اثنا عشر ،رأيت اثني عشر، مررت باثني عشر. (٤٢)

وقد اختلف النحاة في إعراب المثنى على أكثر من رأي ، فقد ذهب الكوفيون إلى إن الإلف والياء في المثنى بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة في إنها إعراب ، فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء تليهما نون مكسورة، واليه ذهب أبو علي قطرب بن المستنير ،وزعم قوم انه مذهب سيبويه وليس بصحيح واجتمعوا بذلك بان قالوا : الدليل على إنها إعراب كالحركات إنها تتغير كتغير الحركات ، ألا ترى انك تقول : قام الزيدان ، رأيت الزيدين ،مررت بالزيدين ،فتغيرت بتغير الحركات في نحو: قام زيدٌ ،رأيتُ زيداً ، مررت بزيدٍ . وقد ردَّ ابن الانباري على قول الكوفيين :(إن سيبويه سماها حروف الإعراب لأنها التي أعرب الاسم بها كما تقول: حركات الإعراب ،وإن هذا خلاف الظاهر ، فأن الظاهر في اصطلاح النحويين إن حرف الإعراب هو آخر حرف من الكلمة نحو : الدال من

(زيد) والراء من (عمرو) لا على الحرف الذي يكون إعرابا للكلمة)(٤٣) . وذهب البصريون إلى إنها حروف إعراب،واحتجوا بما ذهبوا إليه بأن قالوا : إنها حروف إعراب وليس بإعراب لان هذه الحروف هنا زيدت للدلالة على التثنية . فلما زيدت للتثنية ، فالواحد يدل على مفرد ، فإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية . فلما زيدت للتثنية صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى فصارت بمنزلة (التاء) في (قائمة) والألف في (حبلى) وكما إن الألف والتاء حرفا إعراب فكذلك هذه الحروف هاهنا (٤٤).

وقال أبو عمر الجرمي في حروف التثنية انه حرف إعراب ولا إعراب فيه ، وهذا هو قول سيبويه . وكان يقول : إن انقلاب الألف إلى ياء هو الإعراب وهذا هو قول الفراء.(٤٥)وذهب أبو الحسن الاخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني إلى إنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب ، وحكي عن أبي إسحاق الزجاج إن التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع. (٤٦)

ولغة بني الحارث بن كعب إلزام المثنى وما جرى مجراه الألف على كل حال ، وبهذه القراءة قرأ نافع ، وابن عامر ،والكوفيون إلا حفصاً قوله تعالى :((إنَّ هذان لساحران))(٤٧) ووافق في ذلك الحارثيين بنو الهجيم وبنو العنبر. (٤٨)

قال الفراء : قد اختلف القراء في هذه القراءة على أكثر من رأي ، فقال بعضهم : هو لحن ولكنا نمضي عليه لئلا نخالف الكتاب وقرأ بعضهم : ((إنْ هذان لساحران))وهو حفص وابن كثير ،وقراءتنا بتشديد النون وبالألف على وجهين :

الأول / على إنها لغة بني الحارث بن كعب .

الآخر/ أن تقول أوجدت الألف من (هذا) دعامة وليست بلام فعل فلما ثبتت زدت عليها نوناً ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال .

كما قالت العرب (الذي) ثم زادوا نوناً تدل على الجمع فقالوا(الذين) في رفعهم ونصبهم وجرهم (٤٩) . وذهب سيبويه وأصحابه إلى إن هذه الحروف هي حروف إعراب بمنزلة الدال من (زيد) والألف من (عصاً) ثم اختلف أصحاب سيبويه في ذلك ، فقال قوم : الحركة فيها منونة كما في المقصورة لأنها حروف إعراب بدليل انه لا يجوز سقوط هذه الأحرف وإذا كانت حروف إعراب وجب تقدير الحركات فيها كما في (عصاً) ، ونسب هذا الرأي للخليل وسيبويه. (٥٠)

وقال قوم : ليس فيها إعراب مقدر ، لان اختلافها يغني عن تقدير الإعراب ، فهي علامة الإعراب وحرف الإعراب (كياء) النسب هي حرف الإعراب وعلامة النسب ،وقد رُدّ هذا الرأي. (٥١)أما ابن عقيل فنراه قد رجح الرأي المنسوب إلى الخليل وسيبويه القائل بأن حركة الإعراب في المثنى منوية أو مقدرة على حرف الإعراب إذ يقول : وهذا هو الرأي الصحيح ، فتكون الحركة المقدرة على الألف رفعاً وعلى الياء نصباً وجراً. (٥٢)بعد إن ذكر ابن عقيل رأيين فقط في شرحه دون أن ينظر إلى الآراء الأخرى للنحاة في إعراب المثنى فقد ذكر الرأي القائل بإعراب المثنى بالحروف بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً تليها نون مكسورة والرأي الآخر الذي ذكره هو الإعراب بالألف مطلقاً رفعاً ونصباً وجرا.(٥٣)

٤- حركة نون التثنية والجمع

النون : هو حرف مجهور أغنّ ، يكون أصلاً وبدلاً وزائداً . فالأصل يكون فاءاً وعيناً ولاماً ، فالفاء نحو: نُعِمْ ونَعِمْ ، والعين نحو: جنبٍ وجَنَحَ ، واللام نحو : حِصِنٍ وقَطَنَ . وأما البدل فذهب أصحابنا كما يقول ابن جني :إلى إن النون في فَعْلانِ فَعْلى نحو : سكرانِ وغضبان وولهان وحيران بدل من همزة فَعلاء نحو : حمراء وصفراء . وأما الزيادة فعلى ضربين :

أحدهما : زيادة صيغة في نفس المثال المزيد فيه.

الآخر: زيادة لحقت على غير معنى اللزوم .

الأول منهما : قد زيدت النون في نحو: نقوم ،ونضرب ، انفصل وبابه وفي نحو نِفْرجه ، يقال : رجل نِفْرجه القلب ،إذا كان رجل جبان غير ذي جلادة ولا حزم . والثاني منهما : نون التوكيد في الأفعال خفيفة وثقيلة (٥٤) ، نحو قوله تعالى : ((لَتَركَبُنَّ طبقاً عن طبقٍ))(٥٥)،((لَنَسْفَعَن بالناصية))(٥٦)، وتلحق علامة للرفع في الأفعال الخمسة وهي:تقومان،يقومان، يقومون ، تقومون ، تقومين ونحوه . وكذلك تلحق التثنية والجمع الذي على حد التثنية عوضاً مما منع الاسم من الحركة والتنوين ، وذلك نحو: الزيدان والعمران ، والزيدون والعمرون . وتلحق المثنى والجمع نون في الأحوال الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً وتكون هذه النون متحركة لالتقاء الساكنين وهما الألف والنون رفعاً في المثنى والياء والنون نصباً وجراً ، والواو والنون رفعاً في الجمع والياء والنون نصباً وجراً (٥٧)، وتكون حركة نون التثنية الكسر وحركة نون الجمع الفتح وذلك للسبق والفرق والتعديل ، أما السبق فان التثنية لما سبقت الجمع ، والتقى فيهما ساكنان كسر أحداهما على أصل التقاء الساكنين ، وخُصّ بالحركة الحرف الصحيح دون العليل ، وأما للفرق فبين نون الاثنين ونون الجمع ، أما التعديل فانه لما كان قبل نون الاثنين حرف ساكن وقبله حرف متحرك بالفتح ، عدلت الكلمة بالكسرة،لان السكون والفتح خفيفان .

أما بالنسبة للجمع ففي حالة الرفع يكون الحرف الذي قبل واو الجمع مضموماً والحرف الذي قبل الياء في حالتي النصب والجر مكسوراً والكسر والضم ثقيلان فكان الفتح أولى لأنه اخف من الضم والكسر ولان توالي الأمثال لازم للكسر بعد الياء والضم بعد الواو وأمر ذلك في الفتح مأمون فتعين الفتح. (٥٨) وتكون هذه النون عوضاً من حركة الواحد وتنوينه ، أو من حركته أو من تنوينه وتسقط النون للإضافة لأنها عوض مما يسقط للإضافة ، وهو التنوين ، إذ لا يكون العوض اشد حكماً من المعوض منه ، فكما تقول في غلام : غلامُ ،زيدٍ تقول في غلامين

:غلامي زيد ، وتقول : جاءني الزيدون ومسلموك ،ورأيتُ الزيدين ومسلميك.(٥٩)فالنون في التثنية والجمع تكون على ثلاث أحوال (٦٠):

الحالة الأولى : تكون فيها عوضاً من الحركة والتنوين معاً ، وذلك عندما لا يكون الاسم المتمكن فيه مضافاً ولا معرفاً بلام المعرفة نحو:رجلان ،وفرسان ، ففي حال الإفراد تجد فيه الحركة والتنوين جميعاً نحو: رجلٌ وفرسٌ .

الحالة الثانية :تكون فيها عوضاً من الحركة وحدها وذلك مع لام المعرفة في نحو : الرجلان ، الفرسان ،فتثبت مع لام المعرفة كما تثبت معها الحركة نحو : الرجلُ ، الفرسُ .

الحالة الثالثة : تكون فيها النون عوضاً عن التنوين وحده وذلك مع الإضافة في نحو : قام غلاما زيد، مررتُ بصاحبي عمرو، فتحذفها كما تحذف التنوين للإضافة في حال الإفراد .

وللنحاة آراء في اختلاف الحركة في نون التثنية والجمع ، فأصل حركة النون في المثنى الكسر (٦١)،وقد تفتح وفتحها لغة كما يرى بعض النحاة ومنهم ابن مالك وابن هشام والفراء وابن معط وابن جني ومنه قول الشاعر (٦٢):(من الطويل)

على احوَذيِّيَنَ استقلت عشيةً
فما هي إلا لمحة وتغيبُ

وقد تضم وضمها من الشذوذ بحيث لا يقاس غيرها عليها ، وتسقط للإضافة أو للضرورة كقول الشاعر (٦٣):(من الطويل)

هما خُطَّتا أما أسار ومنَّةٌ
وأما دمٌ والقتل بالحر أجدرُ

وتسقط لتقصير صلة ، كقول الشاعر (٦٤) :(من الكامل)

ابَني كُليب ان عَمَّيَّ اللذا
قتلا الملوك وفككا الأغلالا

ونون الجمع تكون مفتوحة تكسر للضرورة ، وتسقط للإضافة ، أو للضرورة ، أو لتقصير صلة وربما سقطت اختياراً قبل لام ساكنة غالباً(٦٥) ، ومثل كسرها ضرورة قول الشاعر: (٦٦) (من الوافر)

عرفنا جعفراً وبني أبيه
وأنكرنا زعانف آخرينِ

وسقوطها للإضافة كثير كقوله تعالى:((غير مُحِلِّي الصيد))(٦٧)،وسقوطها لتقصير صلة في قوله تعالى:((والمقيمي الصلاة))(٦٨)،

وسقوطها اختياراً قبل لام ساكنة كقوله تعالى :((واعلموا إنكم غير معجزي الله))(٦٩)بالنصب(٧٠).

ويقول ابن مالك :يجوز أن تكون كسرة نون الجمع وما حمل عليه لغة ، كما إن فتح نون المثنى وما حمل عليه لغة وذهب بعضهم إلى أن تلك الكسرة للضرورة ، ومنه قول الشاعر (٧١):(من البسيط)

إني أبيٌ أبيٌ ذو محافظة وابن
أبيٍّ أبيٍّ من أبيينِ

أما ابن عقيل فله رأيه الذي يرجحه على بقية الآراء فيقول : وظاهر كلام المصنف أن فتح نون التثنية ككسر نون الجمع في القلة وليس كذلك ،بل يرى إن كسرها في الجمع شاذ أما فتحها في التثنية فيقول بأنه لغة ويذكر الشاهد التالي (٧٢):

وماذا تبتغي الشعراء مني
وقد جاوزت حد الأربعينِ(٧٣)

٥- جمع المؤنث السالم

جمع المؤنث السالم يتبع جمع المذكر السالم ،ووجه تبعه له انه سلم في الجمع واحده كما سلم في المذكر فتقول : مسلمة ومسلمات ، كمسلم ومسلمون وانه زيد على واحده زيادتان وهما الألف والتاء كما زيد على الواحد في جمع المذكر زيادتان وهما الواو والنون . وقد اختلف النحاة في الزيادتين في جمع المؤنث السالم. فقال بعضهم أن الألف والتاء فيه بحكم زيادة واحدة ، فأن الألف والتاء تدلان جميعاً على الجمع والتأنيث من غير توزيع ، كما إن الواو في الجمع تدل وحدها على الجمع والتذكير فالألف والتاء جميعاً بمنزلة الواو في الجمع(٧٤)،وقال بعض المتقدمين : التاء للجمع والتأنيث ودخلت الألف فارقة بين الجمع والواحد، وقال قوم : التاء للتأنيث والألف للجمع ، والذي عليه الأكثر إن الألف والتاء للجمع والتأنيث من غير تفصيل وكان الزائد الأول حرف مد و لين كما كان في التثنية والجمع ، وإنما اختيرت الألف دون الواو والياء لخفتها وثقل الجمع والتأنيث ،وهذه التاء هي حرف الإعراب بالإجماع في هذا الجمع لأنها حرف صيغت الكلمة عليه لمعنى الجمع ، فكانت كالواو والياء في جمع المذكر السالم ، فالتاء والضمة عليها بمنزلة الواو في (الزيدون) والتاء والكسرة بمنزلة الياء في (الزيدين) (٧٥). وجمع المؤنث السالم على ضربين : مطرد وغير مطرد . فالمطرد : جمع ما فيه تاء تأنيث علماً كعمرة وحمزة ، أو اسم جنس كنعجة ، وجمع ذي إلف التأنيث وليس فُعْلى فُعْلان كسُكْرى ، ولا فُعْلاء أفعل كحَمْراء ، وجمع ما لا علامة فيه من أعلام المؤنث كزينب ونحو : دريهمات من المصغرات ، وأيام معدودات من صفات المذكورات(٧٦) .

فإن قال قائل : لم زادوا في آخر هذا الجمع ألفا وتاء نحو : مسلمات وصالحات ، قيل لأن أولى ما يزاد حروف المد واللين وهي الألف والواو والياء ، وكان الألف أولى من الياء والواو لأنها الأخف منهما ، ولم تجز زيادة أحدهما معها لأنه يؤدي إلى أن ينقلب عن أصله لأنه كان يقع طرفاً ، وقبله ألف زائدة فينقلب همزة ، فزادوا التاء بدلاً عن الواو لأنها تبدل منها كثيراً ، والأصل في مسلمات وصالحات هو مسلمتات وصالحتات ، إلا أنهم حذفوا التاء لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة (٧٧).

ويعرب جمع المؤنث السالم بالحركات الظاهرة على حرف الإعراب وهو التاء ، وليس الأمر فيه كالتثنية والجمع اللذين إعرابهما بالحروف ، وقال ابن يعيش : إن إعراب هذا الجمع بالحركات على القياس(٧٨) . فكل اسم مؤنث

إذا أريد جمعه جمع سلامة زيد على واحده ألف وتاء مضمومة في الرفع مكسورة في النصب والجر ، فقلت في زينب: زينبات ، وفي هند : هندات ،فإذا اجري بتصاريف الإعراب قيل : جاءني الزينباتُ ، رأيتُ الزينباتِ ، مررت بالزينباتِ ، تجعل كسرة التاء علامة للنصب والجر لعلة ،(٧٩)وهي إنهم لما جعلوا الياء علامة للنصب والجر في جمع المذكر السالم جعلوا الكسرة علامة للنصب والجر في جمع المؤنث السالم ، ولم يجعلوا له علامتين لئلا يكون المؤنث اشد حكماً من المذكر وخصت الكسرة دون الفتحة لأن الكسرة أخت الياء (٨٠)،واليه ذهب ابن جني بقوله: ((إن سبب نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة نيابة عن الفتحة ما تؤثره العرب من حمل الفرع على الأصل فيما إذا تأملناه عرفنا منه قوة عنايتها بهذا الشأن ، فأنهم لما أعربوا التثنية والجمع بالحروف فأعطوا الرفع في التثنية الألف والرفع في الجمع الواو والجر فيهما الياء وبقي النصب لا حرف له فيُماز به،فجذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع ، وقيل : إن حمل النصب على الجر لمناسبة النصب للجر دون الرفع ، لان كلاً منهما فضلة ، ومن حيث المخرج ، لان الفتح من أقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين ففعلوا ذلك ضرورة .

ثم صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجر ، فقالوا : ضربتُ الهنداتِ ، كما قالوا مررتُ بالهنداتِ ، ولا ضرورة هنا لأنهم كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا :رأيتُ الهنداتَ ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر عنه))(٨١).

وللنحاة أكثر من رأي في حركة حرف الإعراب في جمع المؤنث السالم وهو التاء ، فمنهم من يرى إنها تكسر في حالتي النصب والجر ، فتنوب فيه الكسرة عن الفتحة في حالة النصب ،وممن ذهب إلى ذلك ابن مالك بقوله : ((إن جمع المؤنث السالم يكسر في الجر والنصب معا كسر إعراب)) (٨٢)، وكذلك سيبويه بقوله : ان تاء هذا الجمع لا تفتح في موضع ، ولبعض النحاة فيما قاله سيبويه نظر(٨٣) . وابن جني حيث قال : ولم يجز أصحابنا فتح هذه التاء في الجماعة إلا شيئاً قاسه أبو عثمان فقال : أقول :لا مسلماتَ بفتح التاء قال لأن الفتحة الآن ليست لمسلمات وحدها بل لها ول(لا) قبلها ويمتنع ذلك اذا كان لها وحدها وتقول على هذا لا سِماتَ بإبلك بفتح التاء(٨٤) . وأجاز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقاً ،وأجازه هشام منهم في المعتل خاصة كلُغة ، وثبة(٨٥) .
ويقول الرضي ان ذلك جاء شاذاً في قوله تعالى ((انفروا ثباتاً)) (٨٦)، ولعل ذلك لأجل توهمهم تاء الجمع عوضاً من اللام كالتاء في الواحد وكالواو والنون في (كرون)،(ثبون) ، وقال أبو علي : بل هي نساء الواحد والألف قبلها هي اللام المردودة ، فمعنى (سمعتُ لغاتَهم) ، سمعتُ لغتَهم ، وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام :استأصل الله عِرقاتَهم بفتح التاء وكسرها أشهر فأما أن يقال انه مفرد والألف للإلحاق (بدِرْهم) أو يقال : انه جمع فتحت تاؤه شاذاً (٨٧). وأجاز البغداديون وانشدوا قول الشاعر (٨٨): ((من الطويل))

فلما اجتلاها بالأيام تحيَّزت
ثباتاً عليها ذُلُّها واكتئابها

ويرى بعضهم انه مبني على ما ينصب به وهو الكسر ويجوز فتحه ، وأوجبه بعضهم (٨٩)، وقال ابن هشام : انه إذا جاء بعد (لا) العاملة عمل (إنَّ) جمع مؤنث سالم يجوز أن يبنى على الفتح أو على الكسر (٩٠)، وقد روي بهما في قول الشاعر (٩١): ((من البسيط)

إن الشباب الذي مجدٌ عواقبه
فيه نَلَذَّ ولا لذات للشيبِ

وذهب الاخفش إلى انه مبني على الكسر في محل نصب ، ولا وجه لهذا الكلام كما يقول ابن هشام وربما نصب بالفتحة ان كان محذوف اللام ك(سمعنا لغاتَهم) إذا كان المفرد المعتل اللام فأما أن تُرد له هذه اللام في جمعه نحو : سنة وسنوات وأخت وأخوات وأما أن لا ترد له نحو : لغة ولغات ،بنت وبنات فأن كانت اللام المحذوفة من المفرد ردت إليه في الجمع المذكور أعرب بالكسرة نيابة عن الفتحة في جميع لغات العرب ، وان كانت اللام المحذوفة في المفرد لم تُرد إليه في جمعه ، فقد حكى احمد ابن يحيى (ثعلب): ان من العرب من ينصبه بالفتحة الظاهرة نحو: سمعتُ لغاتَهم ونحو : بناتَك ، ووافقه على ذلك الكسائي وابن سيدة (٩٢).أما ابن عقيل فيقول : إن جمع المؤنث السالم يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو جاءني هنداتٌ ،رأيتُ هنداتٍ ،مررتُ بهنداتٍ فنابت فيه الكسرة عن الفتحة ، وهو الرأي الأول الذي ذكرناه والأكثر شيوعاً عن بقية الآراء عند النحاة (٩٣) . وقد حمل على هذا الجمع (اولات) نحو :(٩٤)((وإنْ كنَّ اولاتِ حملٍ)) وهي اسم بمعنى (ذوات) لا واحد لها من لفظها ومفردها من معناها (ذات) بمعنى صاحبه ، وما سُمِّي به من ذلك نحو : رأيتُ عرفاتٍ ،سكنتُ اذرعاتٍ وهي قرية في الشام ،وذاله معجمه أصله جمع (أذرِعَه) التي هي جمع (ذراع) ،وللنحاة فيها ثلاث روايات :

الأولى :(أذرعاتٍ) مكسورة النون المنونة فهو جمع مؤنث سالم يجر بالكسرة الظاهرة وينون تنوين مقابلة لاتنوين التنكير وهو رأي ابن هشام وابن عقيل

الثانية :(أذرعاتِ) مكسورة النون من غير تنوين

ثالثة : (أذرعاتَ) مفتوحة التاء غير منونة وهذا الرأي جوزه بعض النحاة مراعاة للحالة الطارئة حيث انه علم مؤنث ومعلوم انه العلم المؤنث يجر بالفتحة ويمتنع تنوينه لأنه ممنوع من الصرف (٩٥) ،وقد روي بالأوجه الثلاثة في قوله (٩٦):

تنورتُها من أذرعاتٍ وأهلُها
بيثرب أدنى دارهم نظرٌ عالي

٦- اجتماع الاسم و اللقب و الكنية

اختلف النحويون في حال اجتمع الاسم مع اللقب مع الكنية في جملة واحدة أو اثنان منهما في جملة في تقديم احدهما على الآخر ولهم في ذلك عدة آراء .

ففي حال اجتمع الاسم مع اللقب ، قال بعضهم : يؤتى بالاسم أولاً ثم باللقب ، لكون اللقب أشهر لان فيه العلمية مع شيء آخر من معنى النعت ، فلو أتى به أولاً لا غنى عن الاسم فلم يجتمعا . ويتلو غالباً اسم ما لقب به بإتباع ، أو قطع مطلقاً ، وبإضافة أيضاً إن كانا مفردين ، فإذا كان للشخص اسم ولقب وجمع بينهما دون إسناد أحداهما إلى الأخر قدم الاسم وجعل اللقب عطف بيان او بدلاً او قطع بنصب على إضمار اعني ، أو يرفع على إضمار مبتدأ فهذه الأوجه الثلاثة جائزة فيها على كل حال ، مركبين كانا كعبد الله انف الناقة، أو مركباً ومفرداً ك (عبد الله قُفَّة) ،(وزيد عائذُ الكلب) ، أو مفردين ك(سعيد كرز) هذا معنى قوله بإتباع أو قطع مطلقاً ، أما قوله بإضافة إن كانا مفردين فالمفردان يشاركان في الإتباع والقطع وينفردان في الإضافة ك(سعيد كرز) ولم يذكر سيبويه فيهما إلا الإضافة لأنها على خلاف الأصل فبين استعمال العرب لها إذ لا مستند لها إلا السماع بخلاف الإتباع والقطع فإنها على الأصل وإنما يؤول الأول بالمسمى لأنه المعرض للإسناد إليه والمسند إليه في الحقيقة إن هو المسمى . وهذا أيضاً موجب لتقديم الاسم على اللقب لان اللقب منقول من اسم غيرإنسان غالباً ك(بطة ، قُفَّة). فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصل وذلك مأمون بتأخيره (٩٧). وظاهر كلام البصريين وجوب الإضافة عند إفرادها ، وقد أجاز الزجاج والفراء الإتباع أيضاً ، وهو الأولى لما رأى الفراء : قيسٌ قُفَّة ، يحيى عينان ، وابن قيس الرقيات بتنوين قيس وإجراء الرقيات عليه والأشهر إضافة قيس إلى الرقيات أما على إن الرقيات لقب (قيس) والإضافة ك(سعيد كرز) أو على إن الإضافة لأدنى ملابسة ، لنكاحه نسوة اسم كل منهن (رقية) وقيل هن جدَّاته (٩٨). وقال بعضهم هذا الترتيب واجب إن لم يكن اللقب أشهر من الاسم فإن كان أشهر جاز الأمران ، مثل المسيح عيسى ابن مريم ، أو عيسى ابن مريم المسيح ذلك إن المسيح أشهر من (عيسى)ومن اجل ذلك كثر تقديم ألقاب الخلفاء والملوك على أسمائهم من صحة التأخير . وقد ندر تقديم اللقب غير المشهور على الاسم(٩٩) ، في قول الشاعر (١٠٠): (من الوافر)

أنا ابن مُزِيقيا عمروٍ وجدي
أبوه منذرٌ ماء السماءِ

فقدم اللقب (مزيقيا) على الاسم وحكم تقديم اللقب على الاسم جائز ، غير انه خلاف القياس المطرد.

أما إذا اجتمع الاسم مع الكنية فلا ترتيب بينهما ، فيجوز تقديمها عليه(١٠١) ،قال الشاعر(١٠٢) : (من الرجز)

اقسم بالله أبو حفصٍ عمر
ما قسَّها من نِّقْبٍ ولا دَبَرْ

تقدم الكنية (أبو حفص) على الاسم (عمر) وحكم تقدم الكنية على الاسم جائز باتفاق ، كما يجوز تقديم الاسم عليها ومنه قول الشاعر (١٠٣): (من الطويل)

وما اهتز عرش الله من اجل هالك
سمعنا به إلا لسعدٍ أبي عمرو

أما في حال اجتماع الكنية مع اللقب فقد اختلف النحاة في تقدمها عليه وتأخرها عنه فذهب بعضهم إلى جواز تقدمه عليها ، وتقدمها عليه وتقدم الكنية على اللقب أولى عند بعضهم (١٠٤)،من ذلك قولهم : هذا أبو حفصٍ الفاروق ، ويجوز هذا الفروق أبو حفص . مقتضى تعليل ابن مالك : امتناع تقدمه عليها . إذ ورد بيت لابن مالك: وأخرِّت ذا إن سواه صحبا))والمراد ب(ذا) اللقب(١٠٥) ،و الضمير في (سواه)يعود على اللقب أيضاً ،ويراد بما سواه الاسم والكنية وهذا هو المشهور الذي عليه رأي الجمهور ، ما يقتضي إن اللقب يجب تأخيره عن الكنية ك(أبي عبد الله انف الناقة) وممن أيد هذا الرأي من المحدثين هو الدكتور علي بهاء الدين بو خدود ،وقد ورد في نسخة أخرى من الخلاصة : ((وذا جعل أخراً وإذا سماً صحيا))فالإشارة ب(ذا) إلى اللقب ، وهي اصح في المراد ،وهذا ما رجحه ابن عقيل على غيره من بقية الآراء ،حيث يقول: (وظاهر كلام المصنف انه يجب تأخير اللقب إذا صحب سواه ويدخل تحت قوله (سواه) الاسم والكنية . وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم اللقب على الكنية فتقول : زين العابدين أبو عبد الله . أو تقدم الكنية على اللقب فتقول : أبو عبد الله زين العابدين . وهو أحسن من القول الأول) كما يقول ابن عقيل لسلامته مما ورد على هذا (١٠٦). وقد ردَّ المرادي على ذلك قائلاً: ما سبق أولى ، لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية . ولك أن تقول : أما كونها لا يفهم منه حكم اللقب مع الكنية فمُسلَّمْ باعتبار المنطوق ، وغير مسلم باعتبار المفهوم ،و أما كونها أولى فممنوع لأنها تفهم غير الصواب. (١٠٧)

٧- أسماء الإشارة

أسماء الإشارة مبنية ، لشبهها بالحرف من جهة افتقارها إلى ما يوضحها من الصفات كافتقار الموصول إلى ما يوضحه من الصلات ، ولذلك سمي كل واحد منها مبهماً أي غير موضَّح(١٠٨) ،وقد نقل الرضي عن ابن الحاجب : إن اسم الإشارة مبهم الذات ، وإنما تقين الذات المشار إليها به (١٠٩)، أما بالإشارة الحسية ، أو بالصفة ، فلما قصد تعينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم آخر مثله ؛ لأن المبهم مثله لا يرفع الإبهام . وللنحويين في أسماء الإشارة مذهبان : احدهما : ان لها مرتبتين ، قريبة وبعيدة .

والثاني : إن لها ثلاث مراتب ، قريبة وبعيدة ومتوسطة ، وهذا هو المشهور ، وان كان الأول أولى بالصواب كما يقول ابن مالك فالمشار إليه على وفق المشهور إذا كان في المرتبة الأولى إن كان مفردا فله في

التذكير لفظ واحد وهو (ذا) ، وله في التأنيث عشرة ألفاظ ، خمسة بتاء وخمسة بذال والتي بالتاء: تي ،وتا ،وتِهْ ، بسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبع . والتي بالذال : ذي ،وذات ، وذِهْ ْبسكون أو كسر مشبع أو كسر مختلس . وان المشار إليه المفرد في المرتبة الثانية فله في التذكير لفظ واحد وهو(ذاك) وله في التأنيث ثلاثة ألفاظ وهي : تِيك وتَيك وذِيك . وان كان المشار إليه المفرد في المرتبة الثالثة فله في التذكير لفظان وهما :ذلك وآلك . وله في التأنيث أربعة ألفاظ وهي تِلك ،وتَلكَ ،وتَيلِك ،تَالِك ، كلها مروية عن العرب إلا إن بعضها أشهر من بعض (١١٠).

أما إذا كان المشار إليه في حال التثنية فإن القي (ذا وتا)تحذفان في التثنية وتتصل بالذال من (ذا) وبالتاء من (تا)إلف في الرفع وياء في النصب والجر بعدها نون مكسورة ،وكذلك تجتمع اللام مع الكاف في التثنية كما اجتمعت في الإفراد ،وإذا جمع اسم الإشارة وهو في المرتبة الأولى قيل فيه (أولاء) مطلقاً ، أي في التذكير والتأنيث ، عاقلاً كان المشار إليه أو غير عاقل ، وان كان المشار إليه مجاوز للمرتبة الأولى قيل فيه (أولئك) ثم (اولالك) على رأي قوم ، وعلى رأي آخرين (أولئك وأولالك) معاً ، وله في المرتبة المتوسطة (أولاك). وقد حكى الغراء ان المد في (أولئك)لغة الحجازيين ، وان القصر لغة التميميين.(١١١) ومن لم يرى التوسط جعل المجرد للقرب ،وغيره للبعد ،ويكون المجرد مقروناً ب(ها) التنبيه تقول : جاءني هذا ، أو جاءني ذا ، وليعلم إن (ها) التنبيه إذا ألحقت اسم الإشارة لم تلحقه لام البعد ، أي لا يجوز أن تقول :(هذالك)على الصحيح(١١٢).

ويجوز على قلة إن يذكر اسم الإشارة بلفظ الحاضر القريب ويراد به البعيد نحو : قلت لهذا الرجل ، أي هذا المذكور عن قريب ، لأن المحكي عنه وان كان غائباً إلا إن ذكره جرى عن قريب فكأنه حاضر ، وكذلك يجوز الإتيان بلفظ البعيد مع إن المشار إليه قريب ، نظراً إلى عظمة المشير أو المشار إليه(١١٣)، ومنه قوله تعالى : ((فذلكن الذي لمتتني فيه))(١١٤).

وممن ذهب إلى الرأي الأول ابن مالك بقوله : إن هذا الرأي هو الصحيح وهو الظاهر من كلام المتقدمين (١١٥).ولم ويذكر سيبويه إلا مرتبتين القرب والبعد فقال :(وذاك بمنزلة هذا إلا انك إذا قلت : ذاك فأنت تنبهه إلى شيء متراخٍ) (١١٦)، والكثير من النحويين ذهبوا إلى الرأي الثاني منهم ابن معط وابن الجوزية وغيرهم(١١٧) .

أما ابن عقيل فقد رجح الرأي الأول على الثاني بقوله : (انه ليس لاستخدام أسماء الإشارة للمشار إليه إلا رتبتان قربى وبعدى) (١١٨) وهذا يعني انه قد رجح رأي سيبويه على غيره من الآراء .

٨- (أل) الموصولة

ذكر ابن عقيل ثلاثة آراء حول الألف واللام الموصولة والتي تستخدم للعاقل ولغير العاقل ، الرأي الأول ما ذهب إليه قوم من إن (أل) اسم موصول ، والرأي الآخر ذهب إلى إنها موصول حرفي ، وقيل إنها حرف تعريف وليست من الموصول في شيء ، وقد رجح ابن عقيل الرأي الأول وهو إن (أل) اسم موصول بقوله :(وهو الصحيح) (١١٩). وهو مذهب الجمهور (١٢٠). وقاله ابن مالك أيضاً(١٢١) .واحتج الذين ذهبوا إلى هذا الرأي بعود الضمير بعدها عليها ، كما يعود إلى (الذي) من صلتها ، أما الذين ذهبوا إلى إنها حرف موصول وليست اسم موصول، وان نوي بها مذهب الاسمية فقد قالوا : بأن الاسم الواقع بعدها قد أعرب إعراب (الذي) بغير صلة ، ولو كانت اسماً لكان الإعراب لها ، وحكم على موضعها بالإعراب الذي يستحقه (الذي) ، واليه ذهب ابن يعيش (١٢٢) . قال الشلوبين :(الدليل على إن الألف واللام حرف موصول قولك : جاء القائم لأنه صلة ، والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول)(١٢٣). وذهب أبو الحسن الاخفش الأوسط إلى إنها حرف تعريف ، وحجته في ذلك أن العامل يتخطاها نحو : جاء الكُتَّاب ، كما يتخطاها مع الجامد نحو : جاء الرجل ، وهي مع الجامد معرفة اتفاقاً ، فتكون كذلك مع المشتق (١٢٤). ويراعى في الضمير العائد على (أل) الموصولة المعنى فقط ، خوفاً من اللبس ، وهي لا تكون موصولة إلا إذا دخلت على اسم الفاعل واسم المفعول (أي الصفة الصريحة) ، وإعرابها يظهر على الصفة الصريحة المتصلة بها ، وأما الداخلة على الصفة المشبهة ففيها خلاف والأغلب إنها حرف تعريف مع الصفة المشبهة لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت (أل) الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق ، وقيل : هي حرف تعريف في الجميع (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل) ، ولو صح ذلك لمنعت من إعمال اسم الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير والوصف ، وقد جاءت صلة (أل) بمعرب الأفعال وهو الفعل المضارع وهو قليل (١٢٥)، ومنه قول الشاعر (١٢٦) : (من البسيط)

ما أنت بالحكم الترضى حكومته
ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدلِ

أي (الذي ترضى) حيث وقع (ترضى) صلة (أل) وهو فعل مضارع ، وهو عند الجمهور ضرورة .

٩- الناصب للمفعول معه

المفعول معه هو الخامس من المنصوبات ، وإنما جعل آخرها في الذكر كما يقول ابن هشام لأمرين : احدها : إنهم اختلفوا فيه ، هل هو قياسي او سماعي ، وغيره من المفاعيل لا يختلفون في انه قياسي . والثاني : ان العامل فيه أنما يصل إليه بواسطة حرف ملفوظ به ، وهو الواو بخلاف سائر المفعولات ، ويقع بعد هذه الواو الدالة على المصاحبة (١٢٧).

ويعني النحاة بالمصاحبة او بالتنصيص على المعية مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد سواء اشتركا في الحكم أم لا فقولك : جئت ومحمداً ، معناه إنكما جئتما في وقت واحد ،وهذا هو الفرق بين واو المعية وواو العطف (١٢٨).

قال ابن يعيش : الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب ان التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل ، وليس كذلك الواو التي بمعنى (مع) ، إنما توجب المصاحبة (١٢٩).

وقد اختلف النحويون في الناصب للمفعول معه ولهم فيه أقوال ، احدها: وهو الأصح على رأي السيوطي : انه ما تقدمه من فعل او ما تضمن معناه نحو : جاء البرد والطيالسة ، واستوى الماء والخشبة ، وسواء في الفعل اللازم أو المتعدي عند الأكثرين نحو : لو خليت والأسد لأكلك ، وقال قوم : لا يكون إلا مع غير المتعدي لئلا يلتبس بالمفعول به ، فلا يقال : ضربتك وزيداً ، واختلفوا فيه مع (كان)الناقصة ، قال قوم : لا ، لأنه ليس فيها معنى حدث تعدى بالواو ، والجمهور نعم ، لان الصحيح أنها مشتقة ، وإنها تدل على معنى سوى الزمان (١٣٠) . قال الشاعر (١٣١) : (من الوافر)

فكونوا انتم وبني أبيكم
مكان الكليتين من الطحالِ

وقد نصب قوله (بني) على انه مفعول معه ، ولم يرفعه بالعطف على اسم (كونوا) الذي هو (واو) الجماعة مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل ، ومذهب سيبويه : انه لا ينصبه العامل المعنوي كحرف التشبيه ، واسم الإشارة ،والظرف ، والجار والمجرور . قال السيرافي : مذهب سيبويه إن ما بعد الواو منصوب بالفعل ، لأنها بمعنى (مع) وهي والواو يتقاربان فأنهما يفيدان الانضمام ، فأقاموا الواو مقام (مع) لأنها اخف في اللفظ ، وجعلوا الإعراب الذي كان في (مع)في الاسم الذي بعد الواو لأنها حرف (١٣٢).

وذهب الزجاج إلى أن المفعول معه ينصب بمضمر بعد الواو ، وكان يقول : إذا قلنا ما صنعت وأباك ، فالنصب بإضمار كأنه قال : ما صنعت ولابَسْتَ أباك ، لأنه لا يعمل الفعل في المفعول وبينهما الواو . وزعم الجرجاني إن الواو هي الناصبة للمفعول معه ، وقد ردَّ ابن مالك عليه بقوله : انه لو كان النصب بها نفسها لم يشترط في وجود المفعول معه وجود فعل قبلها أو معنى فعل ، كما لا يشترط في غيرها من النواصب ، كما ان الحكم يكون الواو ناصبة حكم بما لا نظير له إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسم الا وهو يشبه الفعل كان وأخواتها ، أو يشبه ما يشبه الفعل كـ(لا) المشبه بإن ، ولو أنها كانت الناصبه لوجب اتصال الضمير إذا وقع مفعولاً معه ، ولا خلاف في وجوب الانفصال في مثل هذا (١٣٣).

وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنوياً كما في الظرف الواقع خبر المبتدأ ، والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي . قال الاخفش : يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه على مُصاحبه من حيث المعنى ، فلا يجوز : جلس زيد والسارية ، إذ لا يسند الجلوس إلى السارية وذلك مراعاة لأصل الواو في العطف عنده ، وأجازه غيره استدلالاً بقولهم : مازلت أسير والنيل. (١٣٤)

ويرى الاخفش انه منصوب انتصاب الظرف ، وذلك إن الواو في قولك : قمت وزيداً ، واقعة موقع(مع)فكأنك قلت : قمت مع زيد ، فلما حذفت (مع) وهي منصوبة على الظرفية وأقيمت الواو مقامها انتصب(زيد) بعدها انتصاب (مع) الواقعة الواو موقعها (١٣٥) أما ابن عقيل فنراه قد رجح الرأي الأول وهو رأي سيبويه وابن مالك والبصريين ، ولم يذكر ابن عقيل بقية الآراء إلا رأياً واحداً وهو رأي الجرجاني القائل بأن الواو هي الناصبة للمفعول معه ، وقال : بأنه غير صحيح لان كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل إلا الجر كحروف الجر ، واحترز من الألف واللام فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً لكونها كالجزء منه بدليل تخطي العامل لها نحو : مررتُ بالغلامِ.(١٣٦)

١٠-عامل النصب للمستثنى ب(إلا)

قال ابن هشام : إذا كان الاستثناء ب(إلا) وكانت مسبوقة بكلام تام موجب، وجب بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصب المستثنى ، سواء كان الاستثناء متصلاً نحو : قام القوم إلا زيداً ، أو منقطعاً كقولك : قام القوم إلا حماراً . وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقاً ، أي سواء كان الاستثناء منقطعاً أو متصلاً ، نحو : ما فيها إلا حماراً احدٌ ، وما قام الإزيداً القوم (١٣٧) .وقد اختلف النحويون في العامل في المستثنى بعد (إلا) ، ولهم في هذه المسألة ثمانية أقوال : فقد ذهب بعضهم إلى إن الناصب لهذا الاسم هو (إلا) نفسها ، والى هذا ذهب ابن مالك وزعم موافقته في ذلك لسيبويه وللمبرد. (١٣٨)

وذهب البصريون إلى إن الناصب له هو الفعل الذي قبله أو شبهه بتوسط (إلا) ، وعليه السيرافي وابن الباذش ، وعزاه ابن عصفور وغيره إلى سيبويه والفارسي ، وقال الشلوبين هو مذهب المحققين . وذهب آخرون إلى إن العامل هو الفعل أو شبهه من غير تقوية (إلا).(١٣٩)

وقد ذكر الرعيني احد هذه الأقوال ،وهو ان الناصب الجملة المتقدمة سواء كانت اسمية أو فعلية وكأنه منصوب عن تمام الكلام مثل انتصاب التميز ، بدليل قولهم : القوم أخوتك إلا زيداً (١٤٠) .وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين – وهو المشهور من مذهبهم – إلى أن (إلا) مركبة من (إنَّ) التي تنصب الأسماء و (لا) التي للعطف ، ثم خففت (إنَّ) بحذف احد نونيها،ثم أدغمت في (لا) فاعملوها فيما بعدها عملين ، فصبوا بها في الإيجاب اعتباراً ب(إن) وعطفوا بها في النفي اعتباراً ب(لا)(١٤١) .وذهب أبو العباس المبرد ، وأبو إسحاق الزجاج ، وطائفة من الكوفيين إلى إن الناصب للمستثنى فعل محذوف يقدر من معنى (إلا) وهو (استثني) ، فإذا قال : أتاني القوم إلا زيداً ، فكأنه قال : أتاني القوم استثني زيداً(١٤٢) .

وقال بعضهم : ان الناصب هو مخالفة ما بعد (إلا) لما قبلها ، أما الرأي الثامن في ناصب المستثنى هو : إن الاسم المنصوب بعد (إلا) يقع اسماً ل(إنَّ) –بتشديد

النـون –مؤكـدة محذوفـة وخبرهـا محـذوف أيضـاً وتقدير الكلام في قام القوم إلا زيداً، قام القوم إلا إنَّ زيداً لم يقم ، وقد حكي هذا القول عن الكسائي (١٤٣). في حين نرى ابن عقيل لم يذكر جميع هذه الآراء ، بل اكتفى بذكر رأيين فقط ، وهو الرأي الأول الذي ذكرناه سابقاً، والرأي الآخـر الـذي رجحـه بقولـه : ((والصـحيح مـن مـذاهب النحويين هو إن الناصب لـه مـا قبلـه بواسطة (إلا) وهذا معنـى قولـه :(مـا اسـتثنت (إلا) مـع تمـام ينتصـب) فـي الألفيـة ، أي انـه ينتصـب الـذي اسـتثنته (إلا) مـع تمـام الكلام))(١٤٤).

وزعم بعضهم انه مذهب الخليل وسيبويه (١٤٥).

نتائج البحث

توصلت الدراسة إلى ما يأتي :

١. كثرة الترجيحات النحوية في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك وقد توزعت هذه الترجيحات على أقسام الكلام العربي من أسماء أو أفعال أو حروف على الترتيب .

٢. نلاحظ اهتمام ابن عقيل بسيبويه وبآرائه واحترامها ، ويبدو ذلك واضحاً من خلال كثرة المواضع التي ذكره فيها قياساً إلى غيره ، ولم يختلف معه في ما يرجح ويختار من الآراء على كثرتها خلافاً لموقفه مع غيره ، كما ان ابن عقيل قد ذكر عبارة (رحمه الله تعالى) بعد اسم سيبويه في كثير من المواقع (١٤٦) ، ولم يحظ بذلك غيره ممن ذكرهم ابن عقيل .

٣. كان ابن عقيل متابعاً لمن سبقه من علماء العربية في آرائه ، لذلك نجده غالباً ما يرجح رأي ابن مالك في المسالة النحوية المعروضة ، وكان يميل إلى رأي البصري من خلال متابعته لآراء الخليل أو سيبويه .

٤. يميل إلى الرأي الأكثر شيوعاً ، مبتعداً عن الرأي الذي يتبناه بعض النحويين ، ولعله بذلك يلجأ إلى الطريق الأسلم بعرفه كما في الحالة الخامسة أو السابعة أو التاسعة.

٥. يلاحظ على ترجيحاته الجانب الوصفي دون الخوض بالجانب المعياري ، لذلك لا نراه يعلل سبب اختياره هذا الرأي على غيره .

The research results

the study reached to the following :

1- there are much grammatical explainations in (Ibn Akeel enterpretition) about (Alfiat Ibn Malik)these explainations were contributed on parts of the Arabic speech : names ,verbs and letters .

2- we notice care of Ibn Akeel with seebawaih and his opinions and respect them.That was clear during much places where he mentioned them at comparative with other . he did not differ with him about what he prefers and selects of opinions in spite of they were much in contract with else . beside Ibn Akeel men tioned aclause (God be mercy with him) after Seebawaih 's name in much places(1) no one had been mentioned like him as Akeel mentioned him .

3- Ibn Akeel was following whom were before him of Arabic scientistic in his opinions ;so we find him,often prefer Ibn Malik's opinion in the posed grammatical matter , he was with the Basraian opion during following of AL-Akeel or Seebawaih s opions .

4- he believes with the opinion which was most common ,and goes far away of the opinion which had been adopted by the grammerists, may be he refuges to such way which is safe in his opinion as in the fifth case or the seventh or the nineth case.

5- we noticeabout his preference the specificational side only with out searching with the measure side, so we do not see him mentioned the cause of his choice of this opinion or the another opinion .

الهوامش

١. شرح ابن عقيل ٤٩/١ ، الحالة /٢

٢. ينظر شرح ابن عقيل ٤٤/١

٣. ينظر كشف المشكل في النحو /١٦

٤. ينظر المصدر نفسه /١٥

٥. ينظر أوضح المسالك ٦٤/١

٦. النساء /١٢ ،

٧. يوسف /٨٧ ،

٨. النساء /٢٣

٩. ينظر شرح قطر الندى ٦٢/١

١٠. ينظر المصدر نفسه ٦٢/١

١١. ينظر شرح المفصل ١٥٣/١

١٢.ينظر شرح ابن عقيل ٤٤/١

١٣.ينظر كشف المشكل /١٦

١٤.ينظر شرح ابن عقيل ٤٤/١

١٥.ينظر الصفوة الصفية ٩٩/١

١٦.ينظر المقتضب ١٥٢/٢

١٧.ينظر الصفوة الصفية ١٠٢/٢

١٨.ينظر شرح ابن عقيل ٤٤/١

١٩.ينظر شرح المفصل١ /١٥٥

٢٠.ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٨

٢١.ينظر شرح الرضى على الكافية ٨١/١

٢٢.ينظر شرح التسهيل ٤٨/١

٢٣.ينظر المصدر نفسه ٤٨/١

٢٤.ينظر إرشاد السالك ١٢٤/١

٢٥.ينظر شرح شذور الذهب /٦٨

٢٦.ينظر شرح قطر الندى /٦٤

٢٧.ينظر أوضح المسالك ٦٨/١

٢٨.مصابيح السنة ١٠٨/١

٢٩.ينظر شرح التسهيل ٤٩/١

٣٠.ينظر شرح ابن عقيل ٤٩/١

٣١.ينظر الكتاب ٣٩٥/٣ ، البيت بلا نسبة في الكتاب ٣٩٦/٣ ، سر صناعة الإعراب ١٥١/١ .

٣٢.ينظر شرح المفصل ١٥٥/١

٣٣.ينظر كشف المشكل /٤٤

٣٤.ينظر الكتاب ٤٢٦/١ ، وينظر شرح التسهيل ٦٢/١

٣٥.ينظر كشف المشكل /٤٥

٣٦.التحريم /٤

٣٧.المائدة /٣٨

٣٨.ديوان الفرزدق ٢/ ٨٥

٣٩.ينظر شرح قطر الندى /٦٥

٤٠.الكهف /٣٣

٤١.ينظر شرح المفصل ١/ ٦١ ، وينظر شرح التسهيل ٦٩/١

٤٢.ينظر شرح قطر الندى / ٦٥

٤٣.ينظر الإنصاف ٣٨/١

٤٤.ينظر المصدر نفسه ٣٨/١

٤٥.ينظر الخصائص ٧٥/٣

٤٦.ينظر الأنصاف ٣٨/١

٤٧.طه /٦٣

٤٨.شرح التسهيل ٦٦/١

٤٩.معاني القران ١٧٤/٢

٥٠.ينظر الصفوة الصفية ١٢٨/١

٥١.ينظر الصفوة الصفية ١٢٩/١

٥٢.ينظر شرح ابن عقيل ٥٨/١

٥٣.ينظر الخصائص ١٣٥/٣

٥٤.ينظر سر صناعة الإعراب ٨٩/٢

٥٥.الانشقاق /١٧

٥٦.العلق /١٥

٥٧.ينظر كشف المشكل /٤٥

٥٨.ينظر شرح التسهيل ٧٤/١

٥٩.ينظر كشف المشكل /٥١

٦٠.ينظر سر صناعة الإعراب ١١٥/٢-١٣٠

٦١.ينظر أوضح المسالك ٨٢/١ ، شرح التسهيل ٦٣/١

٦٢.ديوان حميد بن ثور /٥٥

٦٣.ديوان تأبط شراً /٣٤، ينظر خزانة الأدب ٣٥٦/٣

٦٤.ديوان الأخطل /١٩٥

٦٥.ينظر شرح التسهيل ٧٤/١

٦٦.ديوان جرير /٤٧٥

٦٧.المائدة/١

٦٨.الحج/ ٣٥

٦٩.التوبة /٢

٧٠.ينظر شرح التسهيل ٧٨/١

٧١.البيت لذي الإصبع العدواني في خزانة الأدب ٤١٥/٣ ، شرح التسهيل ٧٨/١

٧٢.شرح ابن عقيل ٧٠/١

٧٣.ديوان جرير /٤٧٥

٧٤. ينظر الصفوة الصفية ١٤٢/١

٧٥. ينظر شرح المفصل ٢١٨/٣

٧٦. ينظر شرح التسهيل ٧٨/١

٧٧. ينظر أسرار العربية /٥٢

٧٨. ينظر شرح المفصل ٢٢١/٣

٧٩. ينظر كشف المشكل /٥٤

٨٠. ينظر كشف المشكل /٥٤

٨١. الخصائص ١١١/١

٨٢. ينظر شرح الاشموني ٧١/١ ، شرح التسهيل ٧٨/١

٨٣. ينظر شرح الرضي على الكافية ٣٩٢/٣

٨٤. ينظر الخصائص ٣٠٥/٣

٨٥. ينظر همع الهوا مع ٧٨/١

٨٦. النساء /٧١

٨٧. ينظر شرح الرضي على الكافية ٣٩١/٣

٨٨. البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح المفصل ٢٢٢/٣ ، المحتسب ١١٨/١ ، أوضح المسالك ٨٧/١ ،شرح الفصيح ٢٧٣/١

٨٩. ينظر شرح الاشموني ١/ ٣٣٤

٩٠. ينظر أوضح المسالك ٨/٢، ٧٦

٩١. ديوان سلامة ابن جندل /٩١

٩٢. ينظر أوضح المسالك ٨٧/١

٩٣. ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٧٠

٩٤. سورة الطلاق /٦

٩٥. ينظر أوضح المسالك ٨٩/١ ، شرح ابن عقيل ٧٥/١

٩٦. ديوان امرؤ القيس /٦٠

٩٧. ينظر شرح التسهيل ١٦٩/١

٩٨. ينظر شرح الرضي على الكافية ٢٦٥/٣

٩٩. ينظر النحو الوافي ٣١٦/١

١٠٠. القائل هو :اوس بن الصامت بن قيس بن اصرم من شواهد خزانة الأدب ٢٦٨/٣ الأشموني ١١٠/١ ، أوضح المسالك ١٣٤/١

١٠١. ينظر أوضح المسالك ١٣٦/١

١٠٢. هو عبد الله بن كيسبه ،نسبة إلى أمه من شواهد أوضح المسالك ١٣٥/١ ،شرح شذور الذهب /٥٦٤، شرح الاشموني ١١١/١

١٠٣. البيت لحسان بن ثابت في أوضح المسالك ١٣٧/١ ، شرح الاشموني ١١١/١ ، ولم اعثر عليه في ديوانه .

١٠٤. ينظر همع الهوامع ٢٣٤/١

١٠٥. ينظر أوضح المسالك ١٣٧/١ ، ينظر شرح ابن طولون ١٢١/١

١٠٦. شرح ابن عقيل ١٢١/١

١٠٧. ينظر شرح ابن طولون ١٢٢/١

١٠٨. ينظر الصفوة الصفية ٦٦٧/١

١٠٩. ينظر شرح الرضي على الكافية ٣١٦/٢

١١٠. ينظر شرح التسهيل ٢٣٣/١

١١١. ينظرالمصدر نفسه ٢٣٥/١

١١٢. ينظر شرح قطر الندى /١٣٦

١١٣. ينظر شرح الرضي على الكافية ٣٨٧/٢

١١٤. يوسف /٣٢

١١٥. ينظر شرح التسهيل ٢٣٧/١ ، شرح ابن طولون ١٣٦/١

١١٦. الكتاب ٢٥٦/١

١١٧. ينظر الصفوة الصفية ٦٦٨/١ ،ارشاد السالك ٢٠٨/١

١١٨. شرح ابن عقيل ١٣٥/١

١١٩. ينظر شرح ابن عقيل ١٤٩/١

١٢٠. ينظر شرح الاشموني ١٤٠٩/١

١٢١. ينظر شرح التسهيل ١٩٩/١

١٢٢. ينظر شرح المفصل ٣٧٩/٢

١٢٣. ينظر شرح الاشموني ١٤١/٢

١٢٤. ينظر أوضح المسالك ١٥٨/١

١٢٥. ينظر مغني اللبيب ٣١٠/١

١٢٦. البيت للفرزدق وليس في ديوانه ، ينظر شرح التسهيل ١٩٥/١ ، شرح ابن طولون ١٥٣/١

١٢٧. ينظر شرح شذور الذهب /٣١١

١٢٨. ينظر معاني النحو ٢٦٦/٢

١٢٩. ينظر الأشباه والنظائر ٤٩/٤

١٣٠. ينظر همع الهوامع ١٧٦/٢

١٣١. البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٤٢ ، سرصناعة الإعراب ١٢٦/١ ، الكتاب ٢٩٨/١

١٣٢. ينظر الكتاب ٣٥٦/١

١٣٣. ينظر شرح التسهيل ١٧٤/٢

١٣٤. ينظر شرح الرضي على الكافية ٥١٨/١

١٣٥. ينظر شرح المفصل ٤٤٠/١

١٣٦. ينظر شرح ابن عقيل ٢٣٨/٢

١٣٧. ينظر المقتضب ٣٩٠/٤ ، ينظر شرح قطر الندى ٣٣١/

١٣٨. ينظر الكتاب ٣٤٦/٢ رأي سيبويه هو مارجحه ابن عقيل في الفقرة رقم (٢) التي سترد ذكرها لاحقاً ، ينظر شرح التسهيل ١٩٦/٢ .

١٣٩. ينظر شرح ابن طولون ٣٩١/١ ، ينظر المغرب ١٦٩/١

١٤٠. ينظر الصفوة الصفية ٥٢٧/١

١٤١. ينظر الإنصاف ٢٤٣/١

١٤٢. ينظر شرح المفصل ٤٦/٢ ، ينظر المقتضب ٣٩٠/٤

١٤٣. ينظر أوضح المسالك ٢٢٣/٢

١٤٤. شرح ابن عقيل ٢٤٧/٢

١٤٥.ينظر شرح ابن طولون ٣٩٢/١ ، ينظر الكتاب ٣٤٦/٢ ، ينظر المقتضب ٣٩٠/٤

١٤٦.ينظر شرح ابن عقيل ٢٨/١ ، ٢٠١، ٣٩٢/٢٩٨،٣٠٧،٣١٧،٢

المصادر

١. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك – الشيخ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية – ت ٧٦٧ هـ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١– ٢٠٠٤ م – ١٤٢٥ هـ.

٢. إسرار العربية – عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الانباري – ٥٧٧ هـ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١– ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .

٣. الأشباه والنظائر في النحو – جلال الدين السيوطي – ٩١١ هـ – تحقيق عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة – بيروت –

٤. الإنصاف في مسائل الخلاف – ابن الانباري – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان –ط١ –١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .

٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري ، ت ٧٦١هـ دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٨ ط– ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م.هـ –٢٠٠٧ م .

٦. جامع الدروس العربية– الشيخ مصطفى الغلاييني – المكتبة العصرية– صيدا- بيروت – ط ٣٠ – ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.

٧. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – الشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي – دار صادر – بيروت – ط١ – دت .

٨. الخصائص – لأبي الفتح عثمان بن جني – ت ٣١٢ هـ– حققه محمد علي النجار – دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت – لبنان – ط٢ ١٩١٣ م

٩. ديوان الأخطل – شرحه عبد الرحمن الاصطاوي – دار المعرفة – بيروت – لبنان – ط١– ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٣ م .

١٠. ديوان امرئ القيس – حققه وشرحه حنا الفاخوري – دار الجيل – بيروت – ٢٠٠٥ م– ١٤٢٥ هـ

١١. ديوان تأبط شراً – طلال حرب – دار صادر – بيروت – ط١ – ١٩٩٦ م.

١٢. ديوان جرير بن عطية الخطفي – ٧٣٢ م – ١١٤ هـ دار صادر- بيروت –د.ت.

١٣. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري – شرح يوسف عيد – دار الجيل – بيروت – ط١– ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م.

١٤. ديوان حميد بن ثور الهلالي – صنعه عبد العزيز الميمني – الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة – ١٩٥٠ م.

١٥. ديوان الفرزدق – شرح علي مهدي زيتون – دار الجيل – بيروت – ط١ – ١٤١٧ هـ– ١٩٩٧ م.

١٦. سر صناعة الإعراب –لأبي الفتح عثمان بن جني – ت ٣٩٢ ﻫ –تحقيق محمد حسن محمد حسن – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط٢– ٢٠٠٧ م – ١٤٢٨ ﻫ

١٧. شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك – أبي عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي – ٩٥٣ ﻫ –تحقيق د. عبد الحميد جاسم – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١– ١٤٢٣ ﻫ –٢٠٠٢ م.

١٨. شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك – محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل – ط١ – د. ت

١٩. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – لأبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى المتوفى سنة ٩٠٠ ﻫ –دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ – ١٤١٩ ﻫ – ١٩٩٨ م .

٢٠. شرح التسهيل – جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الأندلسي ت ٦٧٢ هـ– دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان– ط١ – ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م.

٢١. شرح الرضي على الكافية – محمد بن الحسن الرضي الاستربادي – ٦٨٨ ﻫ – مؤسسة الصادق – طهران – ١٣٩٨ هـ– ١٩٨٧ م طبعة جديدة مصححة تحقيق يوسف حسن عمر .

٢٢. شرح شذور الذهب – جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري – دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت – لبنان – ط١ –١٤٢٥– ١٤٢٦ ﻫ –٢٠٠٥م

٢٣. شرح الفصيح – لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري – تحقيق إبراهيم بن عبد الله الغاوري – السعودية – جامعة أم القرى – ١٤١٧ ﻫ.

٢٤. شرح قطر الندى وبل الصدى – جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري- ت ٧٦١ ﻫ – دار الفكر – بيروت – لبنان – ١٤٢٩ هـ– ٢٠٠٨ م .

٢٥. شرح المفصل للزمخشري – لأبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الموصلي ت ٦٤٣ ﻫ – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١ –١٤٢٢ ﻫ –٢٠٠١ م .

٢٦. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، تقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي ، المملكة العربية السعودية ،وزارة التعليم العالي ، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية – ١٤١٩ ﻫ.

٢٧. الكتاب – عمرو بن عثمان بن قمبر الملقب ب(سيبويه)– دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١ – ١٤٢٠ هـ– ١٩٩٩ م.

٢٨. كشف المشكل في النحو ، لأبي الحسن علي بن سليمان بن اسعد التميمي اليكيلي الملقب حيدرة اليمني ت ٥٩٩ ﻫ ،دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان –ط١ – ٢٠٠٤ م –١٤٢٤ ﻫ.

٢٩. لسان العرب– لابن منظور – دار صادر – بيروت – لبنان – ط١– ١٩٩٧ م.

٣٠. المحتسب – لأبي الفتح عثمان بن جني – تحقيق علي النجدي وآخرون – القاهرة – وزارة الأوقاف – لجنة إحياء كتب السنة – ١٤١٥ ﻫ – ١٩٩٤ م .

٣١. المدخل النحوي – د. بهاء الدين بو خدود – مؤسسة مجد الجامعية – بيروت – لبنان – ط٤– ١٤٢٢ ﻫ – ٢٠٠٢ م.

٣٢. مصابيح السنة – الإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الشافعي – ت ٥١٦ هـ– دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١ – ١٤١٩ هـ– ١٩٩٨م .

٣٣. معاني القران – لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء – تحقيق محمد علي النجار – دار السرور – ديسمبر ١٩٥٥م .

٣٤. معاني النحو – د. فاضل صالح السامرائي – بغداد – جامعة بغداد – ١٩٨٧ م.

٣٥. مغني اللبيب – لابن هشام – تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب – مطابع السياسة – الكويت – ط١ – ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م.

٣٦. المقتضب – لأبي العباس المبرد –٢٨٥ هـ– محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة –١٣٩٩ هـ.

٣٧. المقرب – ابن عصفور ٦٦٩ هـ تحقيق احمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري – بغداد مطبعة العاني – ط١ – ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م.

٣٨. النحو الوافي – عباس حسن – دار المعارف – مصر – ط ٥ – ١٩٧٥ م.

٣٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١ هـ– دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١ – ١٤١٨ هـ١٩٩٨ م .

Related Articles

http://thiqaruni.org/arab3/111.pdf
http://thiqaruni.org/arab3/112.pdf
http://thiqaruni.org/arab3/113.pdf
http://thiqaruni.org/arab3/122.pdf
http://thiqaruni.org/arab3/123.pdf
http://thiqaruni.org/arab3/124.pdf
http://thiqaruni.org/arab3/125.pdf